كلام اليوم

التوافق ضرورة.. لكن المحاصصة !

في ظل الغياب المستمر لقوة أو قوى سياسية واسعة النفوذ والانتشار وعابرة للقوميات والأديان والمذاهب..سيكون من الطبيعي الآن للقوى الاساسية المكرَّسة ان تفكر بالتحالفات والشراكة السياسية التي تسمح للمتشاركين او المتحالفين بخلق سلطات تشريعية وتنفيذية ذات تمثيل وطني متنوع بعد الانتخابات النيابية المقبلة..لكن، وبخلاف ما يعلن عنه ويعد به كثير من السياسيين فإن هذا التحالف أو الائتلاف أو الشراكة سيبقى يعمل بنظام المحاصصة.

فسواء أتوفرت هذه القوى على مثل هذه التحالفات الان، قبل الانتخابات.. أم لاحقا، بعد اعلان نتائج الانتخابات فإن التخلص من المحاصصة سيكون أمرا بعيد المنال في ظل التركيبة السياسية المتنفذة والمتشكلة من احزاب دينية ذات بعد مذهبي (وليس بالضرورة طائفياً) وأحزاب علمانية ذات بعد قومي (وليس بالضرورة شوفينيا).فالحزب الديني لا يمكن ان يكون ذا تمثيل شامل بحيث يستوعب كل ابناء الديانة الواحدة وذلك استنادا الى التنوع المذهبي.. والحال نفسه ينطبق على الحزب القومي الذي لا يستطيع تمثيل التنوع القومي في البلاد.هذه ابرز الدوافع التي تؤكد ضرورة استمرار العمل بالتوافق الوطني..لكنه عمل يستجلب معه مشكلة التحاصص.

القوى المتحالفة أو المؤتلفة (وكل قوة منها محددة بهوية فرعية) ستضطر الى تشكيل نظام توافقي وتضطر معه الى اقامة محاصصة بنسب معينة تقررها في افضل الاحوال النتائج الانتخابية ..أو قوة النفوذ..وربما تفرضها النسب الاحصائية للمكوِّنات الاجتماعية كما حصل في مجلس الحكم..أو هي مزيج من الحالين.فالمشكلة ليست في التوافق الذي هو ضرورة وانما في كيفية ضبط المحاصصة التي هي أسوأ صيغ التعبير عن التوافق.

لن يفلت من هذا النظام التحاصصي أي تكوين ائتلافي يتشكل قبل الانتخابات من القوى الحالية وإن كان ينطوي على تمثيل متنوع لكل الطيف الوطني او لجوانب منه وحتى في حال تمكّن هذا التكوين الائتلافي من تحقيق اغلبية مطلقة تسمح له بالانفراد في الحكم وتشكيل حكومة اغلبية..وذلك لأن مثل هذا التكوين سيكون هو قد تشكل على اساس تحاصصي وانبنى على هذا الاساس لينتقل الى الحكم بصورة تحاصصية مطابقة لصورة انبنائه.ولن يكون الإدعاء بخلاف هذا إلا مدعاةً لحديث تال وطعون متوقعة عن اختلال التوازن في التمثيل الوطني المُتنوع.

هذا دورانٌ مستمرٌ في حلقة مفرغة..

ومعه تستمر دائرة المشكلات التي أفرزها الاضطرار الى المحاصصة..وما يتبعها من أزمات في الثقة والإخلاص والنزاهة والولاء والكفاءة.

لكن مثل هذا الحال يدفع حتما الى التفكير ومن ثمَّ الى العمل داخل الاسباب التي دفعت اليه وكرّست مشكلاته وذلك بقصد التوفر على حلول..وهو ما يغيِّر بالضرورة، ولو بعد حين ،أنماطَ التفكير وطبيعة الحراك المجتمعي ما دام المجتمع ضَحيةَ تلك المحاصصة ومشكلاتها وأزماتها.

وقبل هذا..قد يجد بعض القوى المتنفذة الان وحتى غير المتنفذة فرصته لاستباق المحنة ليعمل على التغيير مبكرا.. ولعل تعديلاً في البرامج والاهداف وتغييراً في التسميات والشعارات هما مما يساعد على تطوير طبيعة الكيانات السياسية القائمة ومما يكسر الحواجز النفسية والمذهبية والقومية ومن ثمَّ السياسية بقصد الانفتاح على تمثيل اوسع.

لن يضير مثل هذا التغيير القوى المغيِّرة برغم صعوبته طبعا..بل هو لا يمكن ان يتحصل ما لم تتوفر هذه القوى على ارادة شجاعة وفكر ثاقب ينظر الى طبيعة العمل السابق في المعارضة بما تمليه من برامج وشعارات واهداف مؤقتة على انها غير طبيعة العمل في ظل نظام ديمقراطي تجاوزت معه الناس الكثير من مشكلات وعقد الحياة التي كانت تعانيها تحت نير الدكتاتورية واستبدادها وممنوعاتها.

بخلاف هذا سيجد البعض نفسه خارج الحياة السياسية التي تنظر دائما الى الامام اكثر مما تعبأ بالماضي.

قالوا ان مادة دستورية قد تؤجلها الى دورتين تشريعيتين متتاليتين

نواب لـ( ) هناك توجه لترحيل جزئي لبعض التعديلات الدستورية والجميع غير ملتزم بتوقيتات التعديل

بغداد / نصير العوام

اجمع عدد من اعضاء مجلس النواب ان اغلب النقاط الخلافية في التعديلات الدستورية قد ترحل الى الدورة البرلمانيةالمقبلة ، فيما اشار البعض الاخر في احاديث لـ(المدى) الى ان احدى المواد الدستورية لاتسمح باجراء تعديلات على بعض المواد الا بعد مرور دورتين تشريعيتين متتاليتين.

وقال النائب المستقل وائل عبد اللطيف من الصعب اجراء تعديل على اغلب مواد الدستور التي يراد تعديلها ، كون المادة ١٢٦ الدستورية لاتسمح باجراء تعديل على الفقرات في الفصل الاول والثاني من الدستور الا بعد مرور دورتين تشريعيتين متتاليتين ، اي بعد عام ٢٠١١.

واضاف عبد اللطيف في اتصال هاتفي مع (المدى) ان التعديلات الدستورية تمر بمشاكل كثيرة احد اسبابها المادة ١٢٦ الدستورية ، فضلا عن ان الدستور كتب بطريقة توافقية وهو سبب اخر في التعطيل.

واشار عبد اللطيف الى ان الخلافات بشأن اغلب المواد الدستورية ماتزال قائمة منذ كتابة الدستور عام ٢٠٠٥ ، ان التعديلات التي يمكن ان تمرر في هذه الدورة البرلمانية طفيفة وغير ذات شأن ، مضيفا ان هذه المواد متفق على تعديلها في الاساس،متوقعا ترحيل اغلب المواد الى الدورة البرلمانية المقبلة.

وتابع عبد اللطيف قد تطلب لجنة تعديل الدستور ترحيل بعض المواد الى الدورة المقبلة، حيث يكون هناك ترحيل جزئي لتلك المواد.

وعن موعد تقديم اللجنة الدستورية تقريرها النهائي للبرلمان ، قال عبد اللطيف هذه مشكلة اخرى ، وكبرلمان نضع التوقيتات ولم نلتزم بها ، فبعد التصويت على الدستور كان من المفترض ان تجري التعديلات عليه بعد اربعة اشهر ، ووضعت توقيتات اخرى على التعديل ، ولم يلتزم الجميع بأي منها.

من جانبها إبدت النائبة جنان العبيدي عن الائتلاف العراقي الموحد تأييدها لفكرة ترحيل جزء من التعديلات الى الدورة البرلمانية المقبلة.

وقالت العبيدي في اتصال هاتفي مع (المدى) هنالك رأيان لدى لجنة تعديل الدستور الاول ترحيل المواد الخلافية الى الدورة البرلمانية المقبلة، والثاني التوافق على جميع المواد الخلافية وعرضها على البرلمان للمصادقة ومن ثم عرضها للا ستفتاء .

واضافت هناك شبه اجماع على ترحيل جزئي لبعض المواد الخلافية الى الدورة البرلمانية المقبلة ، لكن هذا لايعني ان اللجنة لم تعدل العديد من المواد ،وتابعت هناك خلافات بشأن صلاحيات الاقاليم وقضية كركوك، وصلاحيات رئيس الجمهورية وتوزيع الثروات .

وذكرت العبيدي انه ومنذ تأسيس العملية السياسية في العراق بعدسقوط النظام السابق لم توضع الاليات لحلول جذرية ، فمن الصعب حل جميع القضايا الخلافية في بعض مواد الدستور بشكل جذري.

وجددت العبيدي تأكيدها على ضرورة ترحيل بعض المواد الخلافية في الدستور الى الدورة البرلمانية المقبلة.

وتوقعت ان تعرض اللجنة تقريرها النهائي للتعديلات بعد الانتهاء من جدول استجواب الوزراء ، مشيرة الى ان اللجنة الدستورية مستمرة في عملها.

بيد ان النائب سعدي البرزنجي عن التحالف الكردستاني وعضو لجنة تعديل الدستور استبعد عرض التعديلات الدستورية على البرلمان خلال الدورة التشريعية الحالية ، وقال البرزنجي :" و ان عرضت فهناك العديد من المواد ماتزال الخلافات بشأنها قائمة.

واشار في اتصال هاتفي مع (المدى) الى ان اللجنة لم تحدد موعدا لعرض التقرير النهائي على البرلمان ، كما ان اللجنة لم تدع لاجتماع من قبل رئيسها الشيخ همام حمودي ، مضيفا ان هناك الكثير من الخلافات ، بشأن صلاحيات الاقاليم والاحوال الشخصية كما ان هناك مشكلة بشأن زيادة صلاحيات الحكومة الاتحادية.

وتابع ان المادة ١٤٢ من الدستور لم تعط الحق للبرلمان باجراء تعديل على الدستور بعد مرور اربعة اشهر من تاريخ الاستفتاء عليه ، واليوم مر على الدستور اكثر من ثلاثة اعوام.

اما النائب خالد الاسدي عن الائتلاف العراقي الموحد فقد قال توجد العديد من التعقيدات التي قد تحول دون إجراء التعديلات الدستورية ،مشيراً إلى ان الخلاف مازال موجودا بشأن النقاط الأساسية ولم يتم التوصل إلى حل بشأنها حتى الان .

وافاد لـ (المدى) بأن البرلمان ولجنة التعديلات الدستورية أمام خيارين أولهما تأجيل موضوع التعديل الدستوري للدورة المقبلة والذي سيؤدي إلى إلغاء التعديلات الدستورية لأنه وحسب القانون اذا لم يتم التعديل خلال هذه الدورة فاننا نحتاج بعد ذلك الى دورتين انتخابيتين حتى يتم التعديل الدستوري ، والخيار الثاني ان تكتفي بما تم الاتفاق عليه وعرضه على الكتل السياسية وبالتالي يطرح للمناقشة في البرلمان ويتم اقرار ما تم الاتفاق عليه من تعديلات دستورية .

الموافقة على مشروع قانون إعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية

بغداد / المدى

أعلن الناطق الرسمي بإسم الحكومة علي الدباغ أن مجلس الوزراء قرر الموافقة على مشروع قانون إعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية وبتكلفة أولية مقدارها ٧٠ مليار دولار حيث احتل قطاع السكن مبلغ ٢٥ مليار دولار ويليه القطاع الزراعي بمبلغ ١٧،٨ مليار دولار ثم قطاع النقل بمبلغ ٨ مليارات دولار فيما استحوذت قطاعات خدمية أخرى على باقي المبلغ.

وأشار الدباغ بحسب بيان اصدره المجلس الى أن مشروع قانون إعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية يهدف الى تنفيذ المشاريع الإستراتيجية والخدمية وإعادة إعمار المنشآت والبنى التحتية للمشاريع الحيوية التي لها أثر على الحياة الإقتصادية والإجتماعية والنهوض بالواقع الإقتصادي والتنموي للإقتصاد العراقي وتنفيذ المشاريع الخدمية ومشاريع الإعمار والبنى التحتية بالدفع بالأجل وذلك لقصور الموازنة السنوية عن تغطية التكاليف المتوقعة لهذه المشاريع والمطلوب تنفيذها بصورة عاجلة.

وأوضح الدباغ أن أحكام هذا القانون تسري على العقود التي تبرمها الهيئة الوطنية للإستثمار مع الشركات العراقية والأجنبية لإنشاء مشاريع محددة في قطاعات مختلفة كما ستنفذ المشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون بطريقة الدفع بالأجل أو الإستثمار المباشر أو المشاركة بين القطاع العام ممثلاً بالهيئة الوطنية للإستثمار والشركات العراقية والأجنبية حيث ستسدد الحكومة قيمة المشروع المتعاقد عليه بالدفع الآجل بعد مضي ٥ سنوات من تأريخ إكمال تنفيذ المشروع أو أية مدة يتفق عليها على أن لا تقل عن ٥ سنوات من تأريخ إكمال تنفيذه.

وفي سياق آخر أعلن الدباغ أن مجلس الوزراء قرر الموافقة على توصية وزارة الخارجية بشأن فتح قنصلية عامة إيرانية في محافظة النجف الأشرف تتولى تسهيل الشؤون الخاصة بالزوار الإيرانيين وتحتفظ جمهورية العراق بحقها في فتح قنصلية عامة في إيران مستقبلاً وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل عند توفر الإمكانات.

المالكي يؤكد حرص الحكومة على تطوير العلاقات مع روسيا

بغداد / المدى

أكد رئيس الوزراء نوري كامل المالكي حرص الحكومة على تطوير العلاقات مع روسيا في جميع المجالات والسعي لتوسيعها في القطاعات النفطية و التجارية والاعمار والتسليح. جاء ذلك خلال استقباله رئيس شركة لوك أويل النفطية الروسية وحيد الكبيروف.

وقال رئيس الوزراء بحسب بيان صادر من مكتبه الاعلامي نرحب بعمل الشركات العالمية في العراق وبضمنها الشركات الروسية ،و شركة لوك اويل في مقدمة الشركات المرحب بها في العراق لما تمتلكه من خبرة عالية، ونتطلع الى توسيع آفاق التعاون في مجال تطوير الحقول النفطية. من جهته اعرب رئيس شركة لوك أويل عن شكره للدعوة التي وجهتها الحكومة العراقية لشركته للعمل في العراق ، مؤكدا مشاركتها في الجولة الاولى للتراخيص نهاية الشهر الحالي، والاستعداد لدعم قطاع النفط والعمل على تطويره في مجالات التنقيب والمصافي والحقول.

وزارة النفط تنفي رفض التوقيع على دورة التراخيص الأولى

بغداد / المدى

نفت دائرة العقود والتراخيص البترولية في وزارة النفط رفضها التوقيع على دورة التراخيص الأولى. وقال مدير قسم الشؤون القانونية والتجارية في الدائرة صباح عبد الكاظم الساعدي ان الانباء التي تحدثت عن رفض مسؤولين في القطاع النفطي التوقيع نابعة عن اجتهادات شخصية.

واتهم الساعدي بحسب المركز الوطني للإعلام جهات سياسية داخل العراق لم يسمها وبعض دول الجوار بخلق البلبلة واتهام الوزارة لتحقيق مصالحها الشخصية. مشيرا إلى وجود هيئة مشتركة لادارة الحقول لاستخدام الكوادر العراقية، وتشغيل الايادي العاملة.

واوضح الساعدي أن ما نسبته ٨٥٪ سيكون من الكادر العراقي و١٥٪ فقط من كوادر الشركة. ولفت إلى ان هذه الشركات تخضع للقوانين العراقية، فضلا عن جباية ٣٥٪ من ارباحها لصالح الدولة.

واضاف مدير قسم الشؤون القانونية والتجارية في دائرة العقود ان الشركة التي تفوز بتطوير الحقول سيكون امامها ٣ سنوات لتحقيق زيادة في الانتاج النفطي للحقول، وبخلافه فسيتم فرض غرامات كبيرة عليها. وتابع ان الوزارة ستعطي ارباحا للشركات عن كل برميل تنتجه خارج المعدل الحالي، مؤكدا التزام الوزارة بمواعيد جولة التراخيص الأولى لاعلان الشركات الفائزة لتطوير ٦ حقول نفطية وحقلين غازيين في يومي ٢٩ و ٣٠ من الشهر الحالي.

احباط هجوم انتحاري في (ابو غريب)

بغداد / هشام الركابي

اعلنت قيادة عمليات بغداد عن احباط هجوم انتحاري في منطقة ابو غريب و، وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا في تصريح لـ(المدى) ان قوة من الفوج الثاني اللواء (٢٤) الفرقة السادسة قامت بتطويق منطقة العويسات ضمن قاطع (أبو غريب) ، واثناء عملية التطويق قام إرهابي يرتدي حزاماً ناسفاً بتفجير نفسه، ولم يسفر الحادث عن أية خسائر، مضيفا ان القوة المذكورة تمكنت من قتل إرهابي اخر كان يرتدي حزاماً ناسفاً حاول تفجير نفسه، وتم إبطال مفعول الحزام الناسف دون حدوث خسائر.

من جانب اخر القت القوات الامنية القبض على ٩ مسلحين ينتمون لتنظيم القاعدة واعتقلت ٣ من المشتبه بهم في عمليتين امنيتين نفذتهما في محافظة ديالى.

وقال مصدر في قيادة عمليات ديالى ان قوة مشتركة من الشرطة والجيش القت القبض على ٦ مسلحين ينتمون الى تنظيم القاعدة في عملية عسكرية نفذتها في منطقة الندى بناحية مندلي شرق بعقوبة .

واضاف ان قوة اخرى نفذت عملية دهم وتفتيش في شمالي المدينة اسفرت عن القبض على ٣ مطلوبين لهم صلة بتنظيم القاعدة واعتقلت ثلاثة من المشتبه بهم.

ترى ماذا يدور في ذهنه؟

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة
المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس
محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ - بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي

دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦

هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
توزيع وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art